تواصل الحراك الشعبي الكبير ضد الانقلاب في السودان، بمليونية جديدة أمس الخميس، شملت معظم المدن السودانية الكبيرة، ليقابلها العسكر بالبطش والتصدي للمحتجين بالقوة، ليُسجّل سقوط قتلى وجرحى، بالتوازي مع اعتقال أعداد كبيرة من الناشطين وقادة الحراك

السودان

بطش العسكر لوقف الاحتجاجات

قتلى وجرحى في مليونية جديدة ضد الانقلاب

من التظاهرات في الخرطوم أمس (فرانس برس)

للحديث تتمة...

أوهام المراهنة على روسيا

ناصر السهلي

جاء قصف الاحتلال الإسرائيلي على ميناء اللاذقية السوري، الثلاثاء الماضي، ليذكر مجدداً بخيبات المراهنة على سياسات روسيا، ليس فقط في سورية، بل ضمن دائرة عربية أوسع دفعت أثماناً كثيرة خلال السنوات الماضية بالمراهنة على موسكو، إن بحجج محاصرة تدخّل إيران أو بحثاً عن حليف غير غربي. بالتأكيد ليس مشهداً سارّاً استقبال سورية عامها الجديد بمزيد من تفكك مجتمعها وتهجير أغلبية شعبها، تحت الدمار والانهيارات. ويقيناً أنّ أغلب الشارع العربي يتألم لهذا الهوان المتواصل منذ «فض الاشتباك» في الجولان في عام 1974 تحت مسمى «حق الرد في الزمان والمكان المناسبين». ويبدو أن سياسات نظام بشار الأسد باقية كما هي، فجملة «حق الرد» ليست جديدة على مسامع السوريين، ويبدو أن أهم ما في الحكاية هو بقاء حكم الأسرة الأسدية، والرد بقتل المزيد من الشعب السوري.

ربما كان البعض صادقاً في ردود أفعاله الأخيرة الغاضبة من «الحلفاء»؛ الروسي والإيراني وتوابعهما، مع تعمق وانفضاح حالة الذل والهوان، وتحوّل انتهاك السيادة إلى حالة روتينية. وفي المقابل، ثمة معسكر يُظهر تفجّعاً كاذباً بسبب «فرجة صواريخ الحليف الروسي»، وهؤلاء هم أنفسهم من أقاموا حلقات الدبكة تمجيداً لصب طائرات روسيا نفسها، حمم الدمار والقتل على رؤوس شعبهم.

لقد جادل الكثيرون منذ 2015 بأن «روسيا فلاديمير بوتين» لن تحيد عن الخط الأميركي والغربي المرسوم في المنطقة، تحت سقف «حماية إسرائيل» الراغبة ببقاء نظام بشار الأسد. وعلى الرغم من ذلك، بقي عند البعض وهم مشاهدة بقايا «الجيش الأحمر» السوفييتي السابق يضحّي كرمى لعيون «محور الممانعة». في كل الأحوال، يبدو من المقدمات أن خيبة 2021، ستتعمق أكثر في العام 2022. فلا قواعد روسيا ستخوض حرباً مع تل أبيب، ولا حتى أوهام تقييد النفوذ الإيراني ستتحقّق. كما يأمل معسكر عربي معين. والوقائع لا تشي بأننا سنكون أمام سورية مختلفة، ما دام النظام ذاته يشتري مزيداً من الوقت، على أمل الديمومة والعودة إلى الساحتين العربية والدولية. ومن المؤسف القول مجدداً إن الأثمان التي يدفعها العرب، في سياقات خيبة الأمل من الحليف الأميركي ومحاولة اللجوء إلى «حمائية روسية»، فيه إصرار على خوض معارك طواحين هواء لإبقاء الشعوب بعيدة عن المشاركة في تقرير مصير أوطانها.

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

لم يختلف مشهد المليونية الثانية عشرة منذ الانقلاب العسكري في السودان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عن سابقاتها، فمع استمرار خروج الآف السودانيين في الخرطوم والعديد من المدن السودانية الأخرى للمطالبة بالحكم المدني ورفضاً للشراكة مع العسكر وللاتفاق بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، فإن القوات الأمنية تواصل القمع والتضييق في محاولة لكتم صوت المحتجين، ليسجّل سقوط المزيد من الضحايا أمس. ويبدو أن هذه القوات لم تتأخر في استغلال أمر الطوارئ الصادر من البرهان قبل نحو أسبوع، بمنح القوات النظامية من مخابرات وجيش وشرطة وقوات دعم سريع، صلاحية الاعتقال، لتشن حملة اعتقال واسعة قبيل انطلاق التظاهرات، مع قطع الطرقات وخدمة الاتصالات والإنترنت.

ووسع العسكر أمس بطشهم في مواجهة الآف السودانيين الذين خرجوا في مناطق مختلفة من البلاد، أبرزها الخرطوم وبحري وأم درمان وكسلا وبورتسودان وعطبرة، وذلك بدعوة من تجمع المهنيين ولجان المقاومة، للمطالبة بعودة الحكم المدني ومحاكمة المتورطين في الانقلاب.

وسُجل سقوط 4 قتلى في أم درمان، وفق ما أعلنت لجنة الأطباء المركزية. وذكرت اللجنة في بيان لها أن «السلطة الانقلابية تمارس أبشع الانتهاكات في حق الشعب، وتواصل ارتكاب مجازرها في تعتيم إعلامي لن يستر عورة السقوط الحتمي، حيث تتواصل المطاردات داخل الأحياء مع إطلاق الرصاص الحي والاعتداء السافر لحرمات المنازل». وبذلك يرتفع عدد الضحايا من المتظاهرين الذين سقطوا منذ الانقلاب العسكري إلى 52 شخصاً، كما قالت وزارة الصحة السودانية، إن حجم قمع تظاهرة أم درمان والإصابات فيها «تجاوز كل التخيلات». وأضافت في بيان أن «قوات الأمن منعت عبور سيارات الإسعاف لنقل المصابين والجرحى المشاركين في التظاهرات».

كما دارت مواجهات عنيفة بين المشاركين في المليونية وقوات الشرطة في شوارع مختلفة وسط الخرطوم. وتجمع الآلاف من المحتجين في نقاط مختلفة للتوجه نحو محيط القصر الرئاسي. وبادرت قوات الشرطة التي انتشرت بكثافة، بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وحاصرت المحتجين في ميدان شورني ومنطقة أبراج النيلين السكنية، قبل أن يستعيد الثوار زمام المبادرة ويتقدموا من جديد باتجاه القصر الرئاسي، فيما عملت مجموعات أخرى في مدينة الخرطوم بحري وأم درمان على عبور الجسور التي أغلقتها السلطات الأمنية بكتل خرسانية وحاويات لمنع وصول المحتجين إلى القصر.

وكانت السلطات الأمنية، قد استبقت الاحتجاجات بفرض طوق أمني كامل على منطقة وسط الخرطوم حيث مقر القصر الرئاسي، وأغلقت الجسور الرابطة بين المنطقة ومدينتي الخرطوم بحري، وأم درمان، ومناطق شرق النيل، لمنع المشاركين من الوصول إلى محيط القصر، كما انتشرت الشرطة بكثافة في المنطقة وأغلقت الطرق المؤدية كذلك لمحيط القيادة العامة للجيش وكل مداخل وسط الخرطوم. كما قطعت السلطات السودانية خدمة الإنترنت عن الهواتف المحمولة منذ الصباح، وعمدت للمرة الأولى إلى نصب كاميرات على المحاور الرئيسية في الخرطوم لرصد تجمعات المتظاهرين، وفق وكالة «فرانس برس».

وقالت لجنة أطباء السودان المركزية في بيان، إن قطع خدمات الاتصالات والإنترنت «محاولة متكررة للتعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان المتصاعدة في السودان من الحرمان للحق في الحياة من خلال القتل والتنكيل بشعبنا المقاوم».

> مواجهات بين المحتجين وقوات الشرطة وسط الخرطوم
>
> شنت القوات الأمنية حملة اعتقالات واسعة بحق ناشطين

كما شنت السلطات الأمنية حملة اعتقالات واسعة وسط قيادات لجان المقاومة والناشطين، مستندة على أمر الطوارئ الصادر من البرهان قبل أسبوع، بمنح القوات النظامية حق الاعتقال. وقال تجمع المهنيين في بيان أمس قبيل التظاهرات: «تنفذ القوات والمليشيات المأجورة التابعة للمجلس العسكري الانقلابي في هذه اللحظات حملة مسعورة من الاعتقالات تستهدف عضوية القوى الثورية في لجان المقاومة والقوى النقابية». وأضاف: «يظن المجلس العسكري وغطاؤه المدني أن هذه الممارسات القمعية وغير القانونية ستثني القوى الثورية عن حركتها المقاومة الصامدة وأهدافها في إسقاط الانقلاب العسكري».

وسبقت المواكب وقفات احتجاجية لعدد من الكيانات النقابية، مثل العاملين في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رفضاً للانقلاب العسكري والاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك. كما أعلنت عدد من المدارس والمؤسسات الحكومية والمحال التجارية في منطقة وسط الخرطوم عن إغلاقها تحسباً من أي اختلال أمني.

وأكد مشاركون في الاحتجاجات وسط الخرطوم، لـ«العربي الجديد»، أنهم لن يتراجعوا على الرغم من عنف العسكر. وقالت زينب الريح: إن العسكر ليس مكانهم كرسي الحكم إنما الثكنات والدفاع عن حدود البلاد وحماية النظام الدستوري، مشددة على أهمية حل مليشيا الدعم السريع، رافضة أي مقترح للتفاوض مع العسكر. أما عبد الرحيم الطيب فقد أكد أن المواكب ستنتصر في النهاية، وأن المستقبل للشباب الثائر في الطرقات وعازم على إسقاط الانقلاب. في حين أكد عمار أبو شيبة، أن الشارع السوداني يتحلى في حراكه الثوري بكامل السلمية للتعبير عن نفسه رفضاً للانقلاب العسكري على السلطة المدنية وصولاً لحكومة مدنية بطريقة ديمقراطية. وأكد عباس العمرابي، أن مليونيات الشعب السوداني ستنتهي بوضع البرهان وحميدتي في سجن كوبر القومي، وأنهم خرجوا بإيمان تام باقتلاعهما وإجبارهما على مغادرة السلمية متحدين العنف تجاه الاحتجاجات السلمية. وجاء القمع الشديد للاحتجاجات على الرغم من دعوة السفارة الأميركية في الخرطوم، الأربعاء، السلطات السودانية إلى احترام حق المواطنين في التعبير عن تطلعاتهم الديمقراطية، محذرة في بيان على صفحتها من استخدام القوة وسلاح الاعتقالات التعسفية. وطالبت «بضبط النفس الشديد في استخدام القوة».

وتوجّه هذه المليونية الجديدة ضربة لمحاولات التطبيع مع الانقلاب، والتي كانت آخر صورها اللقاء الذي جمع وفداً من حزب الأمة القومي، الأربعاء، مع البرهان. وبحسب بيان للحزب، التقى وفد منه بقيادة رئيسه المكلف فضل الله برمة ناصر، البرهان، وسلّمه نسخة من خريطة طريق لـ«استعادة الشرعية واستكمال مهام المرحلة الانتقالية» في البلاد، مؤكداً سعيه لجمع الصف الوطني. وأضاف الحزب أنه «يسعى إلى جمع الصف الوطني في طاولة مستديرة تضم كل القوى السياسية والمجتمعية، ولجان المقاومة، للاتفاق حول رؤية موحدة لاستئناف الشرعية، وإكمال مهام المرحلة الانتقالية».

تونس: تحشيد معارض في ذكرى الثورة

دعت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» في تونس، إلى يوم احتجاجي في ذكرى الثورة، مؤكدة عملها الحثيث لتكوين جبهة سياسية بديلة للانقلاب

تونس ـ **بسمة بركات**

يكتسب الحراك ضد إجراءات الرئيس التونسي قيس سعيّد «الاستثنائية» وإمعانه في محاولة الإمساك بمفاصل الدولة، وملاحقة خصومه، وتقييد الحريات في البلاد، زخماً أكبر يوماً بعد يوم، يتجه إلى تصعيد كبير أعلنت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، أمس الخميس، أنه سيتجلى في ذكرى الثورة التونسية في 14 يناير /كانون الثاني المقبل. ويأتي ذلك، فيما يستمر «إضراب الجوع» ضد انقلاب سعيّد، والذي ينفذه ناشطون من مختلف الانتماءات والأحزاب السياسية في البلاد، وبلغ أمس يومه الثامن، ليكرس حالة اعتراض وطني قائمة بذاتها، مع التعويل على التئام سياسي أقوى بين المعارضين لسعيّد والاتحاد العام التونسي للشغل خلال الفترة المقبلة.

وأكدت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، أمس، خلال مؤتمر صحافي نظمته في مقر إضراب الجوع (مقر حزب «حراك تونس الإرادة») في العاصمة تونس، أنها تستعد ليوم 14 يناير ليكون «يوم احتفاء حقيقيا بذكرى الثورة، ويوم غضب، ويوماً فارقاً لمواجهة الانقلاب»، مؤكدة أن مشاورات عدة تجري مع العائلات السياسية في تونس لـ«تكوين جبهة سياسية ستكون هي البديل للانقلاب». ورأت المبادرة أن «ما يسميه الانقلاب (في إشارة إلى كل إجراءات سعيّد وسلوكه السياسي منذ 25 يوليو/تموز الماضي)، باستشارة إلكترونية، هو تحايل على الشعب التونسي»، داعية إلى عدم «المشاركة فيها ومقاطعتها»، وذلك في معرض رفضها للمشاورات الشعبية عبر الإنترنت التي كان سعيّد أعلن عن تنظيمها ابتداء من الأول من يناير المقبل بشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على النظام السياسي القائم بالبلاد. وأكدت المبادرة، بحسب العضو في هيئتها التنفيذية، جوهر بن مبارك، أنها لن تقف «إضراب الجوع» الذي «لم يعد ملكاً للمبادرة»، مبينة أن لا مطالب للإضراب «يرجوها من المنقلب، بل هو لتحقيق أهداف أخرى، منها تصحيح وضعية الاحتجاجات والسماح للمتظاهرين بالتعبير عن مطالبهم من دون قمع، وتوحيد العائلة الديمقراطية وإعداد البديل السياسي لفترة ما بعد المنقلب ليخرج الإضراب باتفاق سياسي يكون بديلاً». ورأى بن مبارك أن «الإضراب من الناحية السياسية تحول إلى مركز ثقل وسيتم الخروج منه بالانتصار»، كما أكد أن الوضع الصحي للمضربين عن الطعام «في تدهور، وهو تحت المراقبة الطبية». وفي تصريح له لـ«العربي الجديد»، قال بن مبارك إن 14 يناير «سيكون مختلفاً عن الاحتجاجات السابقة نظراً للتعبئة التي ستحصل»، مضيفاً أنهم سيقاضون حكومة نجلاء بودن «التي وضعت تدابير ونصوصاً لتمويل الموازنة غير الشرعية، والذي يعتبر اختلاساً للمال العام»، مبيناً أن كل تلك الالتزامات المالية باطلة.

بدوره، لفت عضو المبادرة، الحبيب بوعجيلة، إلى أنهم يتلقون يومياً رسائل تفاعل وتضامن دولي، مبيناً أن «الإضراب السياسي صرخة حقوقية في أجساد المضربين، ورسالة للعالم لمراقبة الصراع السياسي الحاصل، وللقول إن النظام الذي وظّف مؤسسات الدولة لينقلب على الدستور، يستعمل أجهزة الدولة في الصراع». ودعا بوعجيلة سعيّد إلى «التوقف عن الضغط على القضاء لمواجهة خصومه، منها المحاكمة السريعة للرئيس الأسبق المنصف المرزوقي». ورأى أن الشارع التونسي «أصبح واضحاً، وقد انتصر على شارع المنقلب وعلى التفويض الشعبي الذي يدعيه».

وأكدت المبادرة أنها في تواصل مستمر مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وخصوصاً قيادته، لافتة إلى أن الاتحاد «معروف تاريخياً بانحيازه للخيار الديمقراطي»، متوقعاً أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس «ستجعل الاتحاد يقف في مواجهة الانقلاب» بحيث سيكون 14 يناير «يوماً للالتقاء».

من جهتها، وصفت النائبة المضربة عن الطعام فايزة بوهلال، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إضراب الجوع بـ«القاسي»، لكنها أكدت أنهم «ماضون قدماً إلى حين تحقيق الهدف الأسمى منه، وهو توحيد العائلة الديمقراطية وتكوين جبهة سياسية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار». وأكد القيادي في حركة «النهضة»، العجمي الوريمي، لـ«العربي الجديد» أن الإضراب حقق نجاحاً مهماً، مبيناً أنه «تم وضع أولى اللبنات مع عدد من الأحزاب، لمبادرة سياسية تخلق البديل للانقلاب».

في غضون ذلك، اعتبر الرئيس التونسي أمس، أمرين رئاسيين يقضيان بإنهاء تكليف الشاذلي بوعلاق بمهام محافظ تونس العاصمة، وتكليف كمال الفقي بمهام هذا المنصب.

> مشاورات لتكوين جبهة سياسية تكون بديلاً للانقلاب

البرلمان الأردني: صورة مشوهة وثقة مفقودة

> أضفت مشاهد العراك بين النواب داخل البرلمان الأردني أخيراً، مزيداً من السلبية على صورة المجلس في عيون الأردنيين، بعدما انحدرت جلسة مناقشة التعديلات الدستورية إلى مستوى غير مسبوق

ليس العراك الأول من نوعه داخل البرلمان الأردني (فرانس برس)

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أكمل العراك بالأيدي بين أعضاء في مجلس النواب الأردني، يوم الثلاثاء الماضي، الصورة السلبية والمشوهة لهذا المجلس في عيون الأردنيين، بعد فشله منذ انتخابه في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، في استعادة ثقتهم بمؤسسة السلطة التشريعية. وجاء العراك الثلاثاء، ليهزّ أكثر هذه الثقة المفقودة منذ أن أطلق بعض أعضاء المجلس النار للاحتفال بفوزهم بمقعد نيابي، ثم التداعيات المرتبطة بفصل النائب أسامة العجارمة، وعجز المجلس عن إحداث تغييرات حقيقية في ملفات الحريات وتحسين أحوال المواطنين المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى غياب فاعليته السياسية.

وليس تراجع ثقة المواطنين بالبرلمان في الأردن، انطباعاً عابراً، بل هو حقيقة دامغة، فوفق استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ونشرت نتائجه في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فإن 15 في المائة من الأردنيين فقط يثقون بمجلس نوابهم. والمجلس الحالي ليس استثنائياً، إذ إن غالبية أعضاء المجلس، البالغ عددهم 130 نائباً، والذين حملتهم إلى البرلمان أدنى نسبة اقتراع في تاريخ الانتخابات التشريعية في البلاد (90,29 في المائة)، ومنهم نحو 100 وجه جديد، محكومون بصوت العشيرة والخدمات المناطقية وسطوة المال والمصالح الشخصية.

وتبدو الصورة اليوم أكثر قتامة. فمشاجرة يوم الثلاثاء الماضي، التي وقعت خلال جلسة لمناقشة التعديلات الدستورية، وإضافة كلمة «الأردنيات» للمادة الأولى من الدستور، أشعلتها طريقة إدارة الجلسة، وتلاسن رئيس المجلس عبد الكريم الدغمي مع نواب، إضافة إلى التلاسن الذي حصل حين طلب رئيس اللجنة القانونية عبد المنعم العودات (الرئيس السابق لمجلس النواب) من زميل له الجلوس بعدما قاطعه عن الحديث، لتتطور الأمور بعد ذلك إلى عراك بالأيدي وشتائم متبادلة بين عدد من النواب، من بينهم سليمان أبو يحيى، أندريه العزوني، شادي فريج، حسن الرياطي، وغيرهم. وتوّج ذلك بمشهد اللكمات بين النائب حسن الرياطي ونواب آخرين. وقال الرياطي إن سبب تدخله في المشادات والعراك، هو قيام أحد النواب بشتم الذات الإلهية والتلفظ بألفاظ نابية.

وادان النائب موسى أبو هنطش، في حديث لـ«العربي الجديد»، الإساءات والاعتداءات اللفظية والبدنية التي وقعت تحت قبة البرلمان، مشدداً على أنها «غير منطقية ومؤسفة ومزعجة، ولا يجوز أن تحدث داخل البرلمان». واعتبر أن ما حدث «خطير جداً»، لافتاً إلى أن «المستوى المتدني من النقاش وردود الفعل والتجاوزات اللفظية والاعتداءات البدنية، ساهمت كلّها بتشويه صورة المجلس». وأكد أبو هنطش، أن جميع من ساهموا في هذا المشهد منذ بدايته حتى النهاية «مدانون»، معتبراً أن ما حصل «جاء نتيجة للأجواء المشحونة، والتي لعب فيها رئيس المجلس دوراً كبيراً، إضافة إلى رئيس اللجنة القانونية والرئيس السابق للمجلس، عبد المنعم العودات». ودعا أبو هنطش إلى رفع سنّ الترشح للانتخابات ليكون فوق الـ40 عاماً، لاختيار أعضاء من ذوي التجربة، والقادرين على احتواء الأمور، من وجهة نظره، وإجراء تعديلات على النظام الداخلي للمجلس.

من جهته، أعرب الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأردني، نضال الطعاني، عن أسفه الشديد للعراك الذي وقع داخل المجلس النيابي، وللتطاول بالكلام والعراك بالأيدي الذي لا يليق بأعضاء المجلس، بحسب قوله، واصفاً ذلك، واصفاً المشهد الذي طغى عليه «متخلف». وقال الطعاني في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الجلسة منذ بدايتها كان يجب أن تعقد بأجواء رقيّ سياسي، خصوصاً أنها كانت مخصصة لمناقشة تعديلات دستورية هدفها تأسيس مرحلة جديدة من التحديث السياسي، لكن ما حدث تسبب بخيبة لدى الأردنيين، وتشويه لصورة الأردن في الخارج.

وشدّد الطعاني على ضرورة مناقشة التعديلات الدستورية من منطلق سياسي، وعدم سيطرة الجهوية والعصبية على الأداء البرلماني، واستهجن اللجوء إلى العنف في وقت يحاول المجلس تحديث منظومة الحياة السياسية والارتقاء بالأداء. وتوقع وفق ذلك، أن يكون لهذا الحادث أثر سلبي على انخراط الناس في العملية الانتخابية والمشاركة بها في المستقبل.

وأعرب الطعاني عن أمله في إيجاد حلول لهذه المشكلة لإدارة العملية التشريعية، مشيراً إلى أن تعديل النظام الداخلي للمجلس سيكون وارداً جداً.

ولا يختلف رأي الطعاني عن رأي النائب الأردني السابق نبيل غيشان، الذي اعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «صورة المجلس هي في الأصل سيئة، وسمعته في هبوط منذ ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة، وهذا يدل على أن المجلس الذي شارك في انتخابه 29 في المائة من الأردنيين فقط، لم يحظَ بثقة المواطنين نتيجة عاملين: التدخل الحكومي المسبق في نتائج الانتخابات، والسماح باستخدام المال السياسي». ووصف غيشان مشاهد العراك بـ«المؤلمة»، والتي «أضرت بسمعة المؤسسات الدستورية بشكل عام»، متوقعاً اتخاذ قرارات حاسمة تجاه بعض النواب الذين شاركوا في الشجار. ولفت في السياق، إلى ضرورة «عدم سلق» التعديلات الدستورية التي كانت عنوان جلسة المشاجرة، داعياً إلى «مناقشتها بشكل مستفيض».

ورأى غيشان أن رئيس المجلس فشل في ضبط أعصابه وإدارة الجلسة بالشكل الذي يحافظ على الهدوء خلال المناقشات. لكنه رأى أن ما حدث سيسرع من إقرار التعديلات الدستورية، وأن السلطات ممثلة بالحكومة، ستحاول الإسراع بتمرير التعديلات من دون أي تغيير يذكر على مضمونها، معتبراً أن ما حدث أضر بالتعديلات نفسها.

وتعليقاً على صخب جلسة الثلاثاء الماضي للبرلمان الأردني، أوضح الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، أن مشهد العراك تحت قبة البرلمان ليس الأول من نوعه، إذ حدث سابقاً مرات عدة. ولفت شنيكات في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى «غياب التقاليد البرلمانية المؤسسية في الأردن، والتي تؤطر الحوار والنقاش»، مذكراً بـ«حالات ضرب سابقة بين النواب تحت القبة البرلمانية، واقتحام نائب جلسة للمجلس ببندقية كلاشنكوف، لينهي برصاصتين خلافاً مع زميل، وحالات أخرى عديدة حصلت فيها اعتداءات لفظية أو جسدية».

ولقي الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية باللوم في ذلك على «قانون الانتخاب الذي أوصل هؤلاء النواب، وشجّع الكوتات والمحاصصة، فالقانون عاجز عن إفراز نواب على أساس حزبي أو برامجي». وذكر بأن القانون الانتخابي الحالي هو «من مخلفات قانون الصوت الواحد الذي ترتبط مخرجاته بالبعد العشائري والعصبيات الأخرى».

وحول أثر العراك على إقرار التعديلات الدستورية الذي يحتاج إلى موافقة أغلبية الثلثين، رجّح شنيكات إقرارها من قبل البرلمان، مذكّراً بأن جميع التعديلات الدستورية التي كانت عرضت سابقاً على البرلمان الأردني، جرى إقرارها، مؤكداً أن التعديلات الحالية لن تكون استثناء.

مجرد ديكور

اعتبر الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، أن «الغياب الواضح لمشاركة مجلس النواب في صناعة القرار، أدى إلى تراجع نظرة الرأي العام له، إذ بات ينظر إليه على أنه طرف ضعيف في العملية السياسية». وأوضح أنه «مثال على ذلك، هو حين وصف رئيس مجلس النواب عبد الكريم الدغمي (الصورة) قبل فترة قريبة، مجلس النواب بأنه «مجرد ديكور لا يؤثر في صنع القرار»» ما يعكس الياس داخل السلطة التشريعية.

مرور الكرام

يناير يأتي غداً: عطر يخنق الطغاة

وائل قنديل

بين الفوبيا والبارانويا، يتخبّط الجنرال عبد الفتاح السيسي، متنقلاً بمواكبه الاستعراضية المصفحة، في هيئة «صاحب الدولة» وليس الموظف العام الذي يجلس على قمة إدارتها، بصرف النظر عن كون هذا الجلوس جاء عبر وسائل شرعية محترمة، أم بالقرصنة والخطف والسطو المسلح. احسب عدد المشاريع التي يحتفل بها، وعدد الضحايا الأبرياء الذين يتساقطون، ستجد أنه مع كل ستار يرفعه لتدشين مشروع من مشروعاته، يسقط واحد من الشعب ضحية جديدة للقهر والتعذيب والحرمان من العلاج في السجون، أو يزج ببري، جديد إلى المعتقلات، أو يصدر حكم بالسجن على معتقل مظلوم، أو إعدام مواطنين بالجملة، أو تضاف سنة جديدة من الألم لأطفال حرموا من رؤية آبائهم وأمهاتهم طيلة ثماني سنوات، هي عمر المأساة الإنسانية التي تغرق فيها مصر منذ قرر شخص أن يصل إلى السلطة بأي ثمن، حتى لو كان هذا الثمن مذبحتين داميتين هما الأكبر والأسوأ في تاريخ مصر، إضافة إلى عمليات قتل متعددة خارج نطاق القانون، لا تتوقف. على أن الثمن الأكبر المدفوع من أجل انتزاع السلطة، وهو أيضاً مكافأة هذا الانتزاع، كان اغتيال أحلام شعب في التغيير والانتقال من حالة وطن الحاكم وحاشيته، إلى حالة وطن المواطنين، يكونون فيه مصدر السلطة والعين التي ترقبها وتحاسبها، وتغيرها، عبر آليات ديمقراطية ملزمة للجميع، إن رأت أن هذه السلطة غير جديرة بإدارة شؤونها. وعلى الرغم من أن الجنرال قد أحكم قبضته تماماً على مقاليد الأمور، وبات يتصرف وكأنه هو صاحب الدولة والوطن والثورة وسلطة الإدارة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والمحاسبة، إلا أنه مع كل ذلك لا يزال مسكوناً بالجوع إلى مزيد من التسلط. استباقاً ليناير من كل عام، يستدعي الجنرال طيف الثورة التي قتلها، مدفوعاً بيقين أنها لا تزال على قيد الحياة، هناك في مساحة ما من الوجدان العام، وأنها ستنبعث من تحت رماد حريقها، مثل العنقاء، فتنتصب أمامه وتلاحقه أينما ذهب، تذكره بتلك الأيام التي تملقها فيها وتصنّع الود معها، حتى امتدت يده وطعنها في مقتل.

هذا اليقين، بالدرجة ذاتها من السطوع، لا يغادر الذين عرفوا هذه الثورة حق المعرفة، وآمنوا بها واحتفظوا بمحبتها، مدركين أنها ما زالت تعافر وتحاول النهوض، ولا تستسلم لوحشية السجان، أو لبهرجة زفة المشاريع والإنجازات، التي تتمنى أن تكون حقيقية، وأن تزيد وتتوسع، حتى وإن كانت قد أسست على الدماء، المراقة والأجساد المعذبة والأرواح المزهقة، حتى لو كانت قد أقيمت فوق أنقاض الكرامة الوطنية المهدرة بتسول المنح والقروض.

لا أحد يكره أن تكون هذه المشروعات حقيقية، وذات فائدة للمصريين، ليس فقط لأنها من حصيلة عرق المصريين وبأموالهم، وإنما أيضاً انطلاقاً من يقين، بأن هذا الحلم الجريح السجين سوف ينهض ويكتمل، وسوف يأتي اليوم الذي يعيد فيه هذا الشعب تسمية هذه المشروعات والإنشاءات بأسماء، الضحايا والشهداء الذين أهدرت دماؤهم على أيدي الذين يمنون على المواطنين بها، ويقايضونهم على حرياتهم وكرامتهم.

هذه المشروعات التي نفذت بأموال الكفالات المدفوعة من أكثر من مائة ألف معتقل، والأموال التي نهبت من محبوسين صودرت شركاتهم ومصانعهم وجرت عمليات قرصنة واستيلاء، بالقوة على أصولهم وأرصدتهم بالبنوك بغير وجه حق، ومكافآت التفريط في جغرافيا الوطن (تيران وصنافير) وتاريخه، من كان يتصور أن محطة مترو الأنفاق التي وضعوا عليها اسم حسني مبارك، سيصبح اسمها محطة شهداء الثورة على حسني مبارك في سنة 2011، تلك السنة التي تطارد الطغيان في صحوه ومنامه فيسيبها مذعوراً مفزوعاً من ذكراها؟

تقرير

غض نظر عن غارات إسرائيلية للحد من النفوذ الإيراني مقابل تحكم موسكو بالعملية السياسية

تنسيق روسي أميركي في سورية

تشير المعطيات إلى اتفاق روسي أميركي على الحد من النفوذ الإيراني في سورية، مقابل الإبقاء على بشار الأسد في السلطة، فالرئيس الأميركي جو بايدن لم يبد اهتماماً كبيراً بالقضية السورية، فيما يبدو أن هناك غض طرف روسيا على الضربات الإسرائيلية، في ظل المنافسة الكبيرة بين الروس والإيرانيين في سورية

أمين العاصي

في وقت لا تزال فيه الإدارة الأميركية تلتزم الصمت تجاه تصريحات مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنتييف، عن أن إعداد دستور جديد لسورية يجب ألا يهدف إلى تغيير السلطة في البلاد، فإن موسكو، في المقابل، غضت من جديد الطرف عن قصف إسرائيلي ثان خلال شهر لميناء اللاذقية السوري. هذه المعطيات وغيرها تشير بحسب مراقبين، إلى وجود تفاهمات بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة، وبين روسيا من جهة أخرى، غايتها الحد من النفوذ الإيراني في سورية، من خلال القصف الجوي من قبل المقاتلات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية في جنوب البلاد وغربها ووسطها، مقابل إطلاق يد الروس في العملية السياسية، لفرض رؤيتهم للحل القائمة على إبقاء بشار الأسد في السلطة بشتى السبل. وعلى الرغم من مرور نحو عام على تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، لم يُبد جو بايدن اهتماماً بالقضية السورية، واكتفى بسياسة سلفيه باراك أوباما، ودونالد ترامب، القائمة على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على النظام السوري وأركانه من عسكريين وسياسيين. ولم تمارس ثلاث إدارات أميركية تعاقبت خلال سنوات الثورة السورية أي ضغوط عسكرية ناجعة، من أجل إجبار النظام على الجلوس حول طاولة التفاوض، على الرغم من تصريحات المسؤولين المتكررة عن أن أيام الأسد في السلطة «باتت معدودة».

في المقابل، تلتزم موسكو الصمت عن الضربات الإسرائيلية في سورية، وآخرها يوم الإثنين الماضي على ميناء اللاذقية، الذي لا يبعد كثيراً عن قاعدة حميميم الروسية، التي تعد مركز القيادة والتحكم بمجمل الأوضاع في سورية.

وخلال الشهر الحالي ضربت المقاتلات الإسرائيلية مرتين ما يُعتقد أنها شحنات أسلحة إيرانية وصلت للتو ميناء اللاذقية. وهو ما يؤكد وجود تنسيق عالي المستوى بين موسكو وتل أبيب، قد يكون ثمرة لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في سوتشي الروسية، منح الجيش الإسرائيلي الحق بالعمل بحرية في سورية.

وهو ما أكده مسؤول إسرائيلي، أفيف كوخافي، في تصريحات صحافية الثلاثاء، إن الضربات الإسرائيلية على سورية خلال 2021، أسهمت في تقويض أنشطة إيران المتعلقة بتهريب الأسلحة إلى سورية، وأشار إلى «انخفاض في مستوى تهريب الأسلحة من إيران إلى سورية، نتيجة ارتفاع العمليات العسكرية الإسرائيلية في سورية».

وأضاف أن «الزيادة في نطاق العمليات خلال العام الماضي أدت إلى تعطيل كبير لجميع طرق التهريب إلى الساحات المختلفة من قبل أعدائنا»، في إشارة منه إلى إيران.

ومنذ التدخل الروسي العسكري المباشر في سورية أواخر 2015، لم تنقطع الضربات الإسرائيلية لأهداف إيرانية على طول الجغرافيا السورية وعرضها، خصوصاً في ريف دمشق، حيث يُعتقد أن الحرس الثوري الإيراني بات يملك قواعد داخل مقرات الفرق العسكرية التابعة للنظام السوري. وكانت موسكو قد أعلنت في أكتوبر أنها سلمت النظام السوري 4 منصات من طراز «أس - 300»، بعد أن أسقطت الدفاعات الجوية في قوات النظام طائرة روسية بالخطأ قبالة السواحل في ذلك الحين، أثناء تصديها لمقاتلات إسرائيلية. إلا أن المعطيات الميدانية تؤكد أن هذه المنظومة من الصواريخ المتطورة لم تفعّل من قبل الروس بشكل يردع الإسرائيليين.

وعن ذلك، قال المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا يمكن استخدام المجال الجوي في بقعة جغرافية ضيقة، مثل سورية، من دون التنسيق بين الأطراف الفاعلة، إلا إذا كانت هذه الأطراف في حالة حرب». وأضاف: «عندما توجه تل أبيب ضربات من الطبيعي أن تُعلم الأطراف الشاغلة للمنطقة، ومنها الجانب الروسي. وعندما تستهدف الولايات المتحدة أي أهداف إيرانية في شرق سورية تُعلم الأطراف، بما فيها تركيا، وذلك لمنع الاحتكاك أو الإصابة بالخطأ». وأعرب فرحات عن اعتقاده أن التنسيق بين موسكو وواشنطن «جارٍ في سورية». وقال: «هناك مجموعات عمل مشتركة بين الطرفين، نتجت عن لقاء القمة الذي جمع بوتين وبايدن منتصف العام الحالي في مدينة جنيف». وأوضح الفرحات أنه «لم يعد بمقدور إيران نقل الأسلحة إلى سورية عبر مطار دمشق، لأن هذه الشحنات مرصودة من الجانب الإسرائيلي». وأضاف: وجدت طهران أن البحر وسيلة بديلة على الرغم من التكاليف العالية. ورأى الفرحات أن «هناك رضا روسيا على الضربات الإسرائيلية لميناء اللاذقية، لأن هناك منافسة كبيرة بين الروس والإيرانيين في سورية».

من جهته، رأى المحلل السياسي درويش خليفة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التنسيق الروسي الأميركي في سورية بدأ في 2015، حين التقى بارك أوباما وفلاديمير بوتين على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة». وأضاف: هذا اللقاء سمح لروسيا بالتدخل بشكل مباشر في سورية، وتقديم دعم لا محدود لنظام الأسد. وأشار إلى أن «الأمر نفسه ينطبق على الرئيس السابق دونالد ترامب»، معتبراً أنه أبرم مع الروس اتفاقية الجنوب السوري التي سمحت للنظام بالتوغل في المناطق التي كانت تسيطر عليها فصائل الثوار، تبعتها في عهد الإدارة الحالية العملية العسكرية، التي أدت لتسليم المنطقة بالكامل للنظام والميليشيات الحليفة له.

ورأى خليفة أنه «ليس لدى الأميركيين استراتيجية معلنة عن سورية»، مشيراً إلى أن الإدارة الحالية تطبق سياسة «خطوة بخطوة» مع الجانب الروسي، للتوصل لحلول وسط للحالة السورية المستعصية.

وبيّن أن هناك تنسيقاً بين روسيا والولايات المتحدة «على أعلى المستويات، سواء بين الفرق الفنية، أو على مستوى وزارتي الخارجية والدفاع». وقال: «نتج عن هذا التنسيق، القرار الدولي رقم 2585 (صدر منتصف العام الحالي)، بخصوص دخول المساعدات إلى الشمال الغربي من سورية عبر الحدود والخطوط، في مقابل رفع وزارة الخزانة الأميركية بعضاً من العقوبات على المنظمات العاملة في مناطق سيطرة النظام».

مصطفى الفرحات: على إسرائيل إبلاغ الأطراف بضرباتها

خليفة: ليس لدى الأميركيين استراتيجية معلنة عن سورية

الزمت موسكو الصمت بشأن استهداف إسرائيل لمرفأ اللاذقية (وائل بشارة/فرانس برس)

مناورات قرب قاعدة التنف

بدأت قوات النظام السوري وروسيا مناورات مشتركة في بادية محافظة السويداء، التي تمتد إلى قاعدة التنف العسكرية التي تتمركز فيها قوات التحالف، بقيادة واشنطن. وذكرت شبكة «السويداء 24»، امس الخميس، ان قوات روسية، كانت وصلت مطلع الاسبوع الحالي إلى قرية شنوان في ريف السويداء الشمالي الشرقي، بدأت قبل يومين تدريبات ومناورات مشتركة بالذخيرة الحية مع «الفرقة 15» التابعة للنظام، بمشاركة من الطيران الحربي الروسي.

رصد

دعت الأحزاب تبون للإسراع بمراجعة قانوني الانتخابات والبلديات (Getty)

الجزائر: مطالبات بمراجعة قوانين الانتخابات

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

طالبت ثلاثة أحزاب، من الحزام الحكومي، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بالإسراع في إجراء مراجعة لحزمة من القوانين التي تنظم العمل السياسي والانتخابات والبلديات والولايات والإعلام، بناء على التجارب السابقة. وكان قانون الانتخابات أثار جدلاً كبيراً خلال الانتخابات الماضية، خصوصاً في قضية تدخل الأجهزة والإدارة بقبول وإقصاء المرشحين من دون أسباب واضحة. كما تسبب قانون البلديات بخسارة بعض الأحزاب لرئاسة بعض البلديات، لصالح تحالفات بين قوائم أخرى حصلت على عدد أقل من المقاعد.

ودعا عبد القادر بن قرينة، رئيس حركة البناء الوطني، المشاركة في الحكومة، إلى مراجعة شاملة للقوانين الناظمة للحياة السياسية ومؤسسات الحكم المحلي والإعلام. وقال بن قرينة، خلال اجتماع لمجلس شورى الحزب أمس الخميس، إن «الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى مراجعات قانونية وتشريعية تعيد للمنتخب دوره في التكفل بالشأن العام، ما يعكس الإرادة الشعبية التي اختارته بعيداً عن هيمنة الإدارة». وأضاف بن قرينة «إننا نحتاج بشكل عاجل إلى قانون ناظم للبلديات والولايات، يحرر التنمية المحلية من صراع الإرادات ويعطي للشخص المنتخب القدرة على المبادرة في صناعة التنمية وتسيير الشأن العام، والمشاركة في وضع أسس الجزائر الجديدة، ومراجعة هادئة لقانون الانتخابات والأحزاب والإعلام».

من جهته، أكد أبو الفضل بعدي، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني (المشارك في الحكومة)، أمس الأول، ضرورة معالجة الاختلالات التي يتضمنها قانونا الانتخابات والبلديات. وطالب تبون بالإسراع في إجراء مراجعة للقانونين، معتبراً أن قانون البلديات والولايات «يتضمن إخلالاً واضحاً بإرادة الشعب، من خلال تمكين قوائم تحصل على أقل عدد من المقاعد في الانتخابات البلدية بالتحالف مع بعضها، لتفوز برئاسة البلدية، على حساب الحزب الفائز».

وقال بعدي، في مؤتمر صحافي: «كيف يتحالف الخاسر مع الخاسر لإسقاط الفائز. هذه أمور غير منطقية ونحن ننددّ بها»، مشدداً على «ضرورة الاستمرار في محاربة استخدام المال الفاسد في الانتخابات، بما فيها انتخابات مجلس الأمة المقررة في الخامس من فبراير/شباط المقبل، والتي تعني فقط انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية عضواً واحداً عن كل ولاية في مجلس الأمة، لتجديد ثلث أعضائها، فيما سيعين رئيس الجمهورية ثلثاً آخر من الكفاءات والكوادر الوطنية».

وفي السياق، أكد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الطيب زيتوني، في مؤتمر صحافي في العاصمة الجزائر، أمس الخميس، أن «السلطة المستقلة للانتخابات لعبت دوراً بارزاً في ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات المحلية، لكن قانون الانتخابات الذي صدر في مارس/آذار الماضي، يحتاج إلى إجراء مراجعة جدية لضمان شفافية أكبر للعملية الانتخابية، خصوصاً لاستبعاد يد الإدارة عن الانتخابات». وأشار زيتوني إلى أن «قانون البلديات بحاجة إلى مراجعة لضمان عدم حصول انسداد في البلديات والمجالس المنتخبة، بما لا يضر بمصالح المواطنين».

شرق غرب

السلطة الفلسطينية تطالب بحصانة قضائية

قالت صحيفة «يديعوت أحرنوت»، أمس الخميس، إن السلطة الفلسطينية تطالب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بمنحها حصانة من الملاحقات القضائية فوق الأراضي الأميركية. وتطالب السلطة بمنحها الحصانة، بحسب «يديعوت»، لأن الكونغرس أدخل قبل 17 عاماً تعديلاً على أحد قوانينه، يسمح للسلطات القضائية الأميركية بإصدار قرارات قضائية تلزم السلطة بدفع تعويضات مالية ضخمة لعوائل أميركية قتل أفرادها أو أصيبوا في عمليات للمقاومة في أثناء الانتفاضة الثانية في عام 2000.

(العربي الجديد)

دعوة إسرائيلية للاستعداد لحرب مع «حزب الله»

دعا الجنرال إيال بن رؤوفين، القائد السابق للكليات العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، إلى الاستعداد لحرب «وشيكة» على الجبهة الشمالية لدولة الاحتلال (مع لبنان)، نتيجة لتحولات المواجهة مع إيران. وقال بن رؤوفين في تصريحات إذاعية، إنه «يجب الاستعداد للتصعيد على الحدود مع لبنان»، معتبراً أن «الاستعداد لمواجهة شاملة جديدة مع حزب الله تفرضه متطلبات المواجهة مع إيران المتواصلة والتي تزداد خطورة».

(العربي الجديد)

تعيين سفير بحريني في دمشق

عيّن ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، أمس الخميس، السفير وحيد مبارك سيار، «رئيساً للبعثة الدبلوماسية لمملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية». وجاء تعيين السفير بمرسوم رسمي من العاهل البحريني قضى بتعيين سيار بلقب سفير فوق العادة مفوّض. وبحسب الخارجية البحرينية، فإن سيار كان قد عمل سفيراً لدى سورية بين عامي 2001 و2008.

(العربي الجديد)

تركيا: شكوى حكومية ضد زعيم المعارضة

قال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو (الصورة)، أمس الخميس، إنه تقدم بشكوى قضائية بحق زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار أوغلو، بعد اتهامات الأخير للحكومة بالتنصت على مكالمات رؤساء البلدية من المعارضة. وذكر صويلو في بيان، أن كليجدار أوغلو الذي «يسير إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ويلتقط الصور مع قياداتهم، يبدو أنه تأثر بهم وبمقولاتهم»، مضيفاً أن الأخير يكرر مزاعم تتعلق بالتنصت الحكومي، وهو «ما دفع الوزارة إلى التقدم بشكوى رسمية للنيابة العامة في أنقرة بحقه».

(العربي الجديد)

شبوة: مقتل 11 جندياً بهجوم حوثي

قتل 11 جندياً يمنياً، أمس الخميس، في هجوم بطائرة مسيّرة شنّه الحوثيون على معسكر للجيش في محافظة شبوة، جنوب شرقي البلاد. وأكد مصدر طبي مقتل الجنود الـ11، بالإضافة إلى إصابة 9 جنود آخرين، في هجوم الحوثيين بالطيران المسيّر الذي استهدف معسكراً للجيش في مديرية مرخة السفلى.

(الأناضول)

متابعة

مفاوضات فيينا تتوقف بعد تقدم محدود

على وقع الحديث عن «أجواء إيجابية»، عُلّقت مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي أمس الخميس لمناسبة رأس السنة، على أن تعود الأطراف الأثنين للعاصمة النمساوية

مع دخول مفاوضات إحياء الاتفاق النووي في العاصمة النمساوية فيينا، بدءاً من اليوم الجمعة، استراحة قصيرة بمناسبة عيد رأس السنة، على أن تستأنف يوم الإثنين المقبل، كان لافتاً أمس تأكيد أوروبي وإيراني عن «أجواء إيجابية»، وإن كانت الأطراف لا تزال بعيدة عن الوصول لاتفاق. وأكد نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، رئيس الوفد الإيراني المشارك في مفاوضات فيينا، علي باقري كني، في تصريح للصحافيين قبيل مغادرته فيينا باتجاه طهران، أمس، أن المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي «حققت تقدماً مرضياً نسبياً خلال الأيام الأخيرة»، مشيراً إلى «حصول تقدم جيد في مجال إلغاء الحظر (العقوبات)». وأوضح باقري كني، بحسب ما نقلت عنه كالة «إرنا» الرسمية، أن تستأنف «المباحثات التي أجريت في إطار الجولة الثامنة من المفاوضات النووية، تمحورت بشكل أساسي حول موضوع إلغاء العقوبات».

وأشار إلى «استمرار المباحثات في شتى القضايا، ومنها موضوع الحصول على ضمانات» من الولايات المتحدة بعدم الخروج مرة أخرى من الاتفاق. وتابع أن «لقاءات على حدة انعقدت في هذا الإطار بحضور منسق اللجنة المشتركة للاتفاق النووي إنريكي مورا، وأيضاً ممثلي الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)».

وقال كبير المفاوضين الايرانيين إنه «على صعيد إلغاء الحظر، جرت مراسلات بين الطرفين بشأن رفع العقوبات وآلياته، وهناك تقدم جيد حصل خلال الأيام القليلة الماضية بعد انطلاق الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا».

وردّاً على سؤال حول ما إذا كان يعتبر المباحثات إيجابية حالياً، قال «نعم»، معرباً عن أمله بأن تعود الأطراف المختلفة إلى طاولة المفاوضات بعد انتهاء عطلة رأس السنة «بمزيد من الجدية في ما يخص إلغاء الحظر الظالم».

من جهتها، نقلت قناة «الجزيرة» عن مصادر أوروبية قريبة من مفاوضات فيينا قولها إن «المحادثات تميزت بالإيجابية، لكنها لا تزال بعيدة عن الوصول لاتفاق». وأضافت المصادر أن «مسار الالتزامات النووية يسير باتجاه جيد، لكن الخلاف بشأن ملف رفع العقوبات لا يزال عميقاً». وتابعت المصادر «لا نزال دون المستوى المطلوب من العمل لإحياء الاتفاق النووي»، موضحة أنه «يستحيل وضع إطار زمني للمفاوضات، لكننا نتحدث عن أسابيع».

في غضون ذلك، قال المبعوث الروسي إلى محادثات إيران النووية، ميخائيل أوليانوف، أول من أمس الأربعاء، إن مسؤولين كباراً معنيين بملف إيران من الولايات المتحدة وروسيا التقوا في فيينا.

وكتب أوليانوف على «تويتر» أنه اجتمع مرتين أول من أمس الأربعاء مع المبعوث الأميركي الخاص بإيران روبرت مالي، ونشر صوراً له وهو يجلس مع الدبلوماسي الأميركي على طاولة كبيرة. وعند سؤال وزارة الخارجية الأميركية عن الاجتماع، قالت إنها لا تناقش تفاصيل المحادثات الدبلوماسية. وقال أوليانوف «نواصل حواراً مكثفاً وأعتقد أنه بناء خلال محادثات فيينا بطريقة ووسائل قوية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة».

على صعيد منفصل، أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مكالمة هاتفية مع نظرائه من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أول من أمس وكانت المحادثات النووية الإيرانية من بين الموضوعات التي نوقشت، بحسب وزارة الخارجية الأميركية. وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس في بيان حول المكالمة «ناقش الوزير ونظراؤه أيضاً مخاوفهم المشتركة بشأن وتيرة تطورات البرنامج النووي الإيراني مع اقتراب الوقت لعودة طهران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة».

وفي خضم المباحثات المارثونية لإحياء الاتفاق النووي، أعلنت إيران أمس الخميس إطلاق صاروخ إلى الفضاء يحمل معدات لأغراض بحثية، وفق التلفزيون الرسمي. وفي حين تشدد طهران على الطبيعة العلمية لبرنامجها الفضائي، سبق لدول غربية عدة أبرزها الولايات المتحدة، أن أعربت عن قلقها منه، معتبرة أنه يساهم في تعزيز برنامجها للصواريخ البالستية الذي يثير أيضاً انتقادات دول الغرب.

وقال المتحدث باسم منظمة الدفاعات الفضائية في وزارة الدفاع الإيرانية أحمد حسيني أمس «أرسل (الصاروخ) حامل الأقمار الاصطناعية، سيمرغ (طائر الفينيق بالفارسية)، ثلاث شحنات بحثية إلى الفضاء بشكل متزامن للمرة الأولى». وتابع «تم تحقيق أهداف البحث الملحوظة لعملية الإطلاق هذه»، من دون أن يحدد طبيعة هذه الشحنات، وما إذا تم وضعها في المدار.

ولفت حسيني إلى أن الإطلاق الجديد كان عبارة عن «إطلاق تمهيدي، وسيكون لدينا اطلاعات عملية في مستقبل قريب». وهي ليست المرة الأولى التي تعلن فيها إيران إجراء عمليات إطلاق مماثلة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

مصادر أوروبية: الخلاف بشأن رفع العقوبات لا يزال عميقاً

متابعة

الدبيبة يحذّر من حملة «تشويه» لحكومته

أعلن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة تكليف وزارة العدل تشكيل لجنة للتحقيق ومتابعة قضية حبس وزيرة الثقافة مع مكتب النائب العام

طرابلس ـ **أسامة علي**

فجر قرار مكتب النائب العام الليبي حبس وزيرة الثقافة مبروكة توغي، غضب رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، الذي حذر من تعرض مجلس الوزراء لحملة تشويه، مؤكداً «أننا لن نرضى بأي إهانة لأي شخصية حكومية أو أي شخصية تحمل صفة اعتبارية». وكان مكتب النائب العام قد أصدر قراراً، تداولته وسائل إعلام ليبية أمس الأول، بحبس وزيرة الثقافة «احتياطياً على ذمة التحقيق في وقائع فساد شابت أعمالها الإدارية والمالية». واوضح أن وقائع الفساد تشمل «التعاقد على تنفيذ أعمال صيانة مبنى دار الكتاب والنشر، وقاعة الاجتماعات بالوزارة، والدوار المروري المنشأ أمام مبنى الوزارة»، على الرغم من قيام الوزارة بصيانة الأبنية والمنشآت المشار إليها خلال السنة الماضية، معتمدين في تغطية أوجه الصرف الأخيرة على المستندات المعتمدة عند تنفيذ التعاقد السابق. وكان مكتب النائب العام قرر، أخيراً، حبس وزير التربية والتعليم موسى المقريف «احتياطياً والتحقيق معه»، على خلفية قضية تأخر طباعة الكتاب المدرسي وعدم وصوله إلى المدارس بعد أكثر من شهر من بدء العام الدراسي.

وخلال أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد عودته لممارسة أعماله، أمس الخميس، بعد أن كان متغرغاً للانتخابات الرئاسية، أبدى الدبيبة رفضه بشدة لقرار مكتب النائب العام بشأن حبس وزيرة الثقافة. وقال إن «إيقاف الوزيرة يحتاج إلى التأني في التعاطي»، مضيفاً «أناشد النائب العام التعامل بحنكة في هذا الملف». ووصف الدبيبة الإعلان عن إيقاف توغي «المستفز»، مضيفاً: «يجب ألا ننسى أنها امرأة، ونحن لا نستطيع الانسلاخ عن تقاليدنا الاجتماعية التي تستهجن القبض على امرأة». واعتبر أن «إجراء الحبس عادة يتم إذا تخوف القضاء من أن يقوم المتهم بارتكاب أعمال قد تضر بالناس، أما لمجرد التحقيق في أي قضية فغير مستساغ، خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بامرأة، فلا يمكن حبسها إلا في أقصى الحالات». وأشار إلى وجود إجراءات تتعلق بالتحقيق مع الشخصيات الاعتبارية، مثل تحديد الإقامة أو المنع من السفر إلى حين الانتهاء من التحقيق في أي قضية.

وأعلن الدبيبة تكليف وزارة العدل بتشكيل لجنة للتحقيق ومتابعة القضية مع مكتب النائب العام. وتساءل: «هل رفعت الحصانة عن الوزيرة، وهل تم إبقافها عن العمل حتى يتم حبسها»، مؤكداً ضرورة أن يسبق التحقيق الإداري مع أي مسؤول في الحكومة قبل إحالة قضيته إلى النيابة العامة والقضاء. وفيما شدد الدبيبة على حرص حكومته على تطبيق القانون وإنفاذه، فإنه شدد على «أننا لن نرضى بأي إهانة لأي شخصية حكومية أو أي شخصية تحمل صفة اعتبارية». واعتبر أنه كان بوسعه «حملة التشويه» بمفرده كـ«رئيس للحكومة، واعتقد أن هناك حملة ستطاول كل الحكومة»، من دون أن يذكر من يقف وراء تلك الحملة، مضيفاً: «يجب أن نتعاملوا بحذر في وزاراتكم وأن تحتاطوا من الأخطاء».

وأشار إلى أن الحكومة تواجه مطالب من عدد من أعضاء مجلس النواب بإعادة تشكيلها، استناداً على منحها الثقة من البرلمان حتى 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي، فيما أوصت اللجنة النيابية المكلفة بالتواصل مع مفوضية الانتخابات، خلال عرض تقريرها على النواب في جلسة رسمية الاثنين الماضي، بإعادة تشكيل الحكومة، كونها لم تحقق «متطلبات الاستقرار»، لإجراء الانتخابات في موعدها يوم 24 ديسمبر.

من جهة ثانية، أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، في مقابلة مع وكالة «الأناضول»، أن أنقرة ستواصل دعم العملية السياسية في ليبيا. وقال: «كانت الانتخابات إحدى خطوات ومراحل هذه العملية السياسية، وقدمنا الاقتراحات اللازمة لإجرائها، ولأنها لم تناسب الظروف هناك قرر الليبيون تأجيلها باتفاق فيما بينهم».

وصف الدبيبة الإعلان عن توقيف الوزيرة بـ«المستفز» (Getty)

تقرير

يشكل توجه النيابة العامة المصرية لحصر قضية الفساد في وزارة الصحة بـ«استعمال نفوذ لإنهاء قرارات متعلقة بمستشفى خاص»، وإحالة اربعة متهمين للمحاكمة، تغطية لهذه القضية وانهاءها

فساد وزارة الصحة المصرية

إغلاق القضية بتغطية قضائية وإبعاد زايد عن المحاسبة

الجمعة 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 م 27 جمادى الأولى 1443 هـ ◻ العدد 2678 السنة الثامنة
Friday 31 December 2021

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يبدو أن السيناريو الذي كشفت عنه «العربي الجديد» قبل أكثر من 10 أيام، وهو «تربيد قضية فساد وزارة الصحة المصرية»، أخذ في التحقق على أرض الواقع. فبينما ظلّ الجميع يتساءل عن مصير التحقيقات في هذه القضية، خرجت النيابة العامة المصرية مساء أول من أمس الأربعاء، ببيان حصر القضية في «استعمال نفوذ لإنهاء قرارات متعلقة بمستشفى خاص»، وأحالت على أساسها أربعة متهمين، لم تذكر أسماءهم، إلى محكمة الجنايات. وبدا قرار النيابة العامة، وكأنه تغطية لأكبر قضية فساد في مصر في عام 2021، وهي قضية وزارة الصحة، التي اختفت وزيرتها هالة زايد عن الأنظار بعدها. وقال مصدر مصري خاص إنه «تم الاتفاق على مستويات عليا داخل الدولة، أن يتم إنهاء القضية عند هذا الحد، بسبب وجود أسماء شخصيات أخرى كبيرة (متورطة) في القضية».

وأضاف المصدر أن «الوزيرة هالة زايد تحظى برضا دوائر مقربة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، من بينها دائرة رئيس جهاز الاستخبارات العامة، اللواء عباس كامل، ومحمود السيسي، نجل السيسي، وما يتبعه هذا الجهاز من شخصيات عسكرية أخرى في قطاعات اقتصادية مختلفة ترتبط بأعمال مع وزارة الصحة، والتي تتلقى تمويلاً كبيراً من الموازنة العامة للدولة من جهة، ومن منظمات وهيئات دولية مانحة من جهة أخرى».

> أحال النائب العام أربعة متهمين في القضية للمحاكمة
>
> مشهد القبض على وزير الزراعة كاد يتكرر مع هالة زايد

وأوضح المصدر أنه «بناء على علاقات الوزيرة القوية داخل أخطر الأجهزة السيادية في الدولة، تم إغلاق القضية عند هذا الحد».

وعن أسباب فتح قضية فساد وزارة الصحة من الأساس، قال المصدر إن «طبيعة الأجهزة الأمنية والرقابية في مصر، يجري العمل بها في أحيان كثيرة، بشكل غير منسق، نتيجة تشابك الاختصاصات المنوطة بكل منها، فيبدو كل جهاز من الأجهزة الرئيسة، وكأنه يعمل في جزيرة منعزلة عن الجهاز الآخر، ولذلك دخلت الرقابة الإدارية على الخط، وشرعت في مراقبة الوزيرة والمسؤولين في الوزارة، حتى لحظة دخول رجالها (الرقابة الإدارية) إلى مكتب الوزيرة للقبض على بعض مساعديها».

وأوضح المصدر أن جهاز الرقابة الإدارية «دخل في مرحلة سكون في الفترة الأخيرة، بعد إطاحة اللواء محمد عرفان (رئيس الجهاز السابق)، وقرار السيسي بتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الحوكمة والبنية المعلوماتية، ولذلك يحاول مسؤولو الجهاز العودة إلى الصورة مرة أخرى، من خلال ضبط قضية كبرى كما حدث مع وزير الزراعة السابق (صلاح هلال)، وأنهم في سبيل ذلك لجأوا إلى جهاز آخر، ونسقوا معه ليسندهم في ذلك». وأضاف المصدر أن «مشهد القبض على وزير الزراعة كاد أن يتكرر مع الوزيرة هالة زايد، لولا تدخل الاستخبارات العامة في اللحظة الأخيرة». وأشار المصدر إلى أن الأجهزة الأمنية الرئيسة في مصر تتمثل في أربع جهات هي: جهاز الاستخبارات العامة، الاستخبارات الحربية، جهاز الأمن الوطني، وهيئة الرقابة الإدارية.

وأضاف أنه «بناء على القوة التي تتمتع بها الوزيرة زايد وضمانها لأنها تعمل في إطار أكبر منها يضم شخصيات قوية جداً داخل النظام، صرخت الوزيرة في رجال الرقابة الإدارية عندما وجدتهم في مكتبها، وحدث ما حدث حينها عندما تم نقل الوزيرة إلى مستشفى وادي النيل التابع لجهاز الاستخبارات العامة في منطقة كوبري القبة». وقال المصدر إنه منذ ذلك الحين «تم الاتفاق على أن تبقى الوزيرة في منزلها، إلى حين إيجاد مخرج من المأزق الذي تسببت فيه هيئة الرقابة الإدارية، التي عملت من دون تنسيق مع الاستخبارات العامة».

ولفت المصدر إلى أن «هناك أحاديث تتردد بقوة عن أن نجل الرئيس، يشرف الآن على أعمال هيئة الرقابة الإدارية بمساعدة فريق خاص». وأكد المصدر أن ما توصلت إليه الأجهزة الأمنية، هو أن «يتم تقديم كبش فداء بواسطة النيابة العامة، وإنهاء القضية بهذا الشكل نظراً لوجود أسماء عسكرية كبيرة، ونظراً لمطالبة الرأي العام بكشف تفاصيل القضية». ولم يستبعد المصدر أن «تكون الخطوة المقبلة هي عودة الوزيرة هالة زايد إلى منصبها في الوزارة»، لكنه قال في الوقت ذاته إنها «مستبعدة في الوقت الحالي»، مرجحاً أن «يبقى الوضع كما هو عليه للفترة». وأمر النائب العام المصري حمادة الصاوي، الأربعاء، بإحالة أربعة متهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ«فساد وزارة الصحة» للمحاكمة الجنائية، من دون أن يتضمن الأمر أي أسماء. وأعلنت النيابة العامة المصرية في بيان، أن المتهم الأول اتهم بطلبه لنفسه مبلغ 5 ملايين جنيه (318 ألف دولار)، وأخذه 600 ألف جنيه (38 ألف دولار) على سبيل الرشوة من مالكَيْ مستشفى خاص بوساطة متهمَيْن آخرَيْن، مقابل استعمال نفوذه للحصول من مسؤولين في وزارة الصحة على قرارات ومزايا متعلقة بعدم تنفيذ قرار غلق المستشفى لإدارتها بغير ترخيص، وإعداد تقرير مزور يُثبت، على خلاف الحقيقة، عدم وجود أي مخالفات بها، وقد أسند للمتهم الرابع ارتكابه ذلك التزوير. وقال البيان إن النيابة العامة «أقامت الدليل بالدعوى من أقوال 13 شاهداً، من بينهم مالكا المستشفى اللذان أبلغا هيئة الرقابة الإدارية بواقعة الرشوة فور طلبها، وسايرا المرتشي بإذن من النيابة العامة حتى تمام ضبطه، فضلاً عن إقرارات المتهمَيْن الاثنيْن اللذين توسطا في الرشوة، وفحص هواتف المتهمين المحمولة المضبوطة وما ثبت فيها من مراسلات أكدت ارتكاب الواقعة».

وجاء ذلك فضلاً عن «اطلاع النيابة العامة على جميع تقارير المعاينة الخاصة بالمستشفى، الصحيحة منها والمزورة، والاطلاع على مستندات بنكية تُثبت واقعة تقديم مبلغ الرشوة، علاوة على ما تأيّد في ذلك من مشاهدة واستماع النيابة العامة لقاء ومحادثات أذنت بتسجيلها»، بحسب البيان. وقال مصدر مطلع على التحقيقات إن «رجال الرقابة الإدارية، اقتنعوا أصحاب المستشفى المتهمين بدفع رشى لمسؤولي وزارة الصحة، بأن يتحولوا إلى شاهد ملك في القضية ويشهدوا على المسؤولين في الوزارة، وهو ما حدث بالفعل». وأضاف المصدر أن المتهمين الذين أحالتهم النيابة العامة إلى المحاكمة الجنائية في القضية هم: محمد عبد المجيد محمد حسين الأشهب، الزوج السابق للوزيرة، وأحمد سلامة، مدير مكتبها، الذي احتفل قبل فترة بالإفراج عنه ووزع «شوكولاته» في مكتبه بالوزارة، وهشام ذكي، مدير إدارة العلاج الحر، أما الرابع، فرجح المصدر أن يكون سيف محمد عبد المجيد محمد حسين الأشهب، ابن الوزيرة، ولكن دون أن يقطع بذلك، إذ إنه شاهده في النيابة العامة خلال التحقيق معه.

زايد تحضن برضا دوائر مقربة من السيسي (وديع فيك مارين/فرانس برس)

مقابلة

يتحدث قائد القوات البرية في العراق، قاسم محمد المحمدي، في مقابلة مع «العربي الجديد»، عن انسحاب القوات القتالية التابعة للتحالف الدولي و تهديدات «داعش»

اجراها من بغداد
عبد الرحمن العبيدي

قاسم محمد المحمدي

أبرز التهديدات لأمن العراق تأتي من الحدود مع سورية

نحتاج القوات الدولية في ثلاث حالات

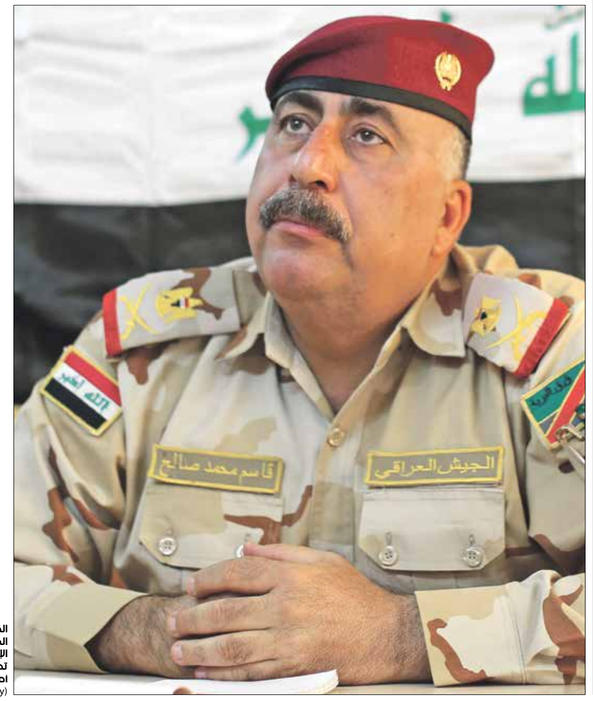

المحمدي: المجموعات الإرهابية لا تملك لحدا اصلا للبلد (Getty)

■ بداية ماذا عن الاعتداءات الإرهابية الأخيرة لتنظيم «داعش»، وأين تتركز حالياً؟

العناصر الإرهابية فقدوا إرادتهم على القتال كمجموعات كبيرة. الآن يتحرك عناصر «داعش» بشكل متفرق، عبر مجموعات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. وتحركاتهم تكون في مناطق صحراوية شاسعة، بعيداً عن أنظار الأهالي وكذلك القوات الأمنية. وبالتالي هم انقسموا إلى عدة أقسام، منهم من يتحرك بصفات مختلفة، مثل رعاة أغنام ويأخذون الطعام والوقود من أماكن قريبة من هذه المناطق، وآخرون يتواجدون في سلسلة جبال حمرين في ديالى. أما عمل هذه المجموعات فيكاد يكون معدوماً في أوقات النهار بشكل تام. فقط ليلاً يتحركون ويهاجمون، حيث إن نسبة 98 في المائة من هجماتهم تتمثل بإطلاق النار المباشر، ومنها عن طريق القنص، من خلال مصادرهم في المناطق التي تخبرهم عن النقاط العسكرية، وبالتالي يستهدفون القوات عن طريق القنص من خلال التسلل القريب من مكان النقاط.

ولكن نؤكد أن هذه التحركات هي لمجموعات صغيرة لا تتعدى 4 أو 5 أشخاص فقط. وهذه المجموعات لا تمثل تحدياً أمنياً للبلد، بل تشكل مصدر إزعاج ليس أكثر. وبالتالي عملية مراقبة هذه المجموعات، وكيفية مجابهتها تكون عبر طائرات استطلاعية، وهي الوسيلة الرئيسية لكشف تحركاتهم. وهذه الطائرات تتحرك إما عن طريق معلومات استخبارية دقيقة بمكان تواجد عناصر العدو، أو من خلال الاشتباك مع العدو. وبالتالي الجهد الجوي الاستطلاعي متواصل للقضاء على العدو.

■ وأين تتركز هذه المجموعات؟

محافظة ديالى من أكثر المناطق التي يشكل «داعش» إزعاجاً كبيراً فيها، والحوادث الأخيرة كانت شاهداً على تحركاته. وبعد محافظة ديالى يأتي إقليم كردستان، حيث يشكل العدو خطراً على تخوم مدن أربيل والقرى التابعة لها، إضافة إلى مدن صلاح الدين وجنوب كركوك، وصولاً إلى الأقل خطراً، وهي قاطع محافظة الأنبار وغرب نينوى وغرب سامراء.

■ هل يعني هذا أن هناك تهديدات حقيقية على أمن العراق؟

على ضوء المؤشرات المرصودة، فإننا في العراق لدينا أكثر من تهديد إرهابي لأمننا. لكن أبرزها هي الحدود العراقية السورية، لأن الآلاف من العناصر الإرهابية هربوا بعد عمليات التحرير في العراق إلى شمال شرق سورية، عن طريق نينوى أو القائم، وقسم من عوائلهم موجودون في مخيم الهول، خصوصاً أن عشرات الآلاف متواجدون في سجون «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وربما في أي لحظة تفتح السجون وقد يتجهون إلى العراق.

■ انتهى فعلياً انسحاب القوات القتالية التابعة للتحالف الدولي من العراق. ما مدى تأثيرها على عملياتكم؟

أود هنا أن أجيب عن نقطة في غاية الأهمية. لا يوجد عمل قتالي على الأرض لقوات التحالف الدولي نهائياً، والقوات المقاتلة على الأرض عراقية فقط، ولا يوجد أحد غيرها. أما بالنسبة للدور الأميركي فهو محدد بطائرات الاستطلاع الجوية بالدرجة الأولى، وفي بعض الأحيان ضربات جوية حسب طلب القيادات العسكرية، حيث إن أغلب الضربات الجوية تتم حالياً بطائرات «أف 16» العراقية. علماً أن هناك استطلاعاً أميركياً دقيقاً، والإحداثيات مهمة، لكن التنفيذ عراقي بامتياز مائة في المائة.

■ هل هذا يعني أنكم ما زلتم بحاجة إلى قدرات التحالف الدولي؟

بكل تأكيد هناك احتياجات مهمة يوفرها التحالف الدولي، وهي المساعدة بعمليات الاستطلاع الجوي، كون الجانب الأميركي يرصد ويراقب ساحة التحركات السورية والعراقية في آن واحد. والأمر الآخر نحتاجهم في ملف التجهين، خصوصاً أن تجهيزهم لقواتنا كان، طوال الفترة الماضية، مهماً واستثنائياً في ظل نفقات حكومية محدودة جداً، وبالتالي نحتاجهم في التجهيز اللوجستي. علماً أننا حققنا تقدماً في بناء القدرات العسكرية، إضافة إلى حاجتنا لهم في الضربات الجوية. وهذه الحاجة بكل تأكيد تكون بدراسة وطلب حصري من القيادات العسكرية العراقية.

■ ماذا عن التنسيق مع البيشمركة في إقليم كردستان؟

هناك ثقة متبادلة بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة، وتجري عملية كبيرة مشتركة، إضافة إلى وجود تبادل للمعلومات الأمنية والاستخبارية الدقيقة بين الطرفين. وتشكلت مراكز تنسيق مشتركة بيننا، والاجتماعات مستمرة بين الطرفين، وصدرت الأوامر بتشكيل لواءين ينتشران في المناطق بين الاقليم والقوات الاتحادية لسد الفراغات الحاصلة بين الطرفين. ونتوقع أن تباشر هذه الألوية بالانتشار الأمني فعلياً في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة تحت قيادة العمليات المشتركة ووزارة الدفاع.

■ أين وصل ملف تسليح القوات البرية العراقية؟

الموجود لدينا ليس بمستوى الطموح، والعراق بلد غني بثرواته وخيراته، ونطمح لبناء قوات عسكرية قوية، هدفها حماية البلد من أي خطر خارجي أو داخلي، وحماية الشعب وفرض هيبة الدولة. ولكن واقع الحال أننا نتمنى زيادة التخصيصات المالية لبناء القدرات العراقية، أسوة بدول الجوار، حيث نحتاج إلى تخصيصات أكبر ونحتاج لتنويع مصادر السلاح.

| إضاءة

من حبس على الورق لـ«الأونلاين»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصدر وزير العدل المصري، عمر مروان، قراراً نشر أول من أمس الأربعاء، بالبدء في تحويل الكلام الشفوي إلى محضر مكتوب خلال الجلسات، واستخدام تقنية تجديد الحبس عن بُعد. وهو قرار واجه اعتراضات قانونية وحقوقية عدة، بسبب تعارضه مع نصوص القانون التي تستوجب سماع أقوال النيابة العامة وسماع أقوال المتهم في حضور محاميه، الذي يجب أن يتمكن من تقديم كافة دفوعه كما نص القانون. كما أن القرار يحرم المتهم من المثول القانوني أمام قاضيه الطبيعي في مواعيده القانونية التي قد تكون فرصة لإخلاء سبيله. وأحدث القرار موجة غضب خصوصاً بين أهالي السجناء المحبوسين احتياطياً. وكانت وزارة العدل قد بدأت المرحلة التجريبية من مشروع مكننة محاضر الجلسات، وتحويل الصوت إلى نص مكتوب، بالتعاون مع مجمّع الإصدارات المؤمنة والذكية، وذلك في جلسات نظر تجديد الحبس عن بُعد بمحكمة القاهرة الجديدة، تمهيداً لتعميمه على سائر المحاكم.

وعلى الرغم من الإعلان عن هذا القرار قبل أشهر عدة من بدء تنفيذه رسمياً، إلا أنه أثار غضب أهالي السجناء السياسيين في مصر، خصوصاً الممنوعين من الزيارات، لأنه سيتسبب في حرمانهم من رؤية ذويهم أيام تجديد الحبس. كما أن هذا القرار يحرم السجين السياسي نفسه من رؤية الشمس في اليوم الوحيد الذي يخرج فيه من زنزانته الفردية، بالإضافة إلى أنه يعمق إهدار العدالة نتيجة حرمان السجين من حضور جلسة تجديد حبسه وتحدثه للقاضي مباشرة. يشار إلى أن العشرات، وربما المئات من السجناء السياسيين، ممنوعون تماماً من الزيارة منذ سنوات عدة، وكانت جلسات تجديد حبسهم وجلسات محاكماتهم هي السبيل الوحيد لاطمئنان أهلهم عليهم، من خلال انتظارهم ورؤيتهم في عربة الترحيلات.

انتقادات القرار جاءت من قبل محامين أيضاً، والذين ندد بعضهم في تعليقات لهم بـ«تحوّل منظومة العدالة في مصر لتصبح روبوتات تعمل آلياً، لا مجال للإبداع فيها من خلال وكيل النيابة أثناء التحقيق، والذي أصبح أمامه السؤال على الشاشة معدّاً سلفاً من برنامج إلكتروني، ولا مجال له لاستيضاح ملابسات وظروف الدعوى ولا الباعث على الجريمة». وكانت السلطات القضائية المصرية، قد بدأت بتجديد حبس المتهمين على ذمة القضايا، على الورق ومن دون حضورهم أو الاستماع لهم، منذ إبريل/نيسان 2020، بسبب «التعذرات الأمنية»، في خطوة غير قانونية تشكل انتهاكاً لحقوق المحبوسين. وتحججت السلطات المصرية حينها، بعدم نقل المتهمين للجلسات، بانتشار وباء كورونا، على الرغم من عدم وجود نصوص قانونية أو أي ذكر لإجراء «التعذرات الأمنية» في القوانين المصرية.

تجديدات الحبس على الورق، صاحبتها أيضاً انتقادات حقوقية وقانونية حادة، ودفعت المحامي الحقوقي البارز، خالد علي، للتقدّم في 3 مايو/أيار الماضي بطلب للأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى والمكتب الفني للنائب العام، بشأن إصدار أوامر بتجديد حبس متهمين 45 يوماً بدون إحضارهم من محبسهم، أو سماع دفاع محاميهم» ولا سيما في مايو 2020.

كما أن هذه القرارات تتعارض مع نصوص قانونية خاصة بحق المتهم ومحاميه، وتنظيم أوامر الحبس ومددها، وآليات تطبيقها في قانون الإجراءات الجنائية المصري، والذي نص في المادة 136 منه على أنه «يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالحبس، أن يسمع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم، ويجب أن يشتمل أمر الحبس على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم والعقوبة المقررة لها، والأسباب التي بني عليها الأمر».

| الحدث

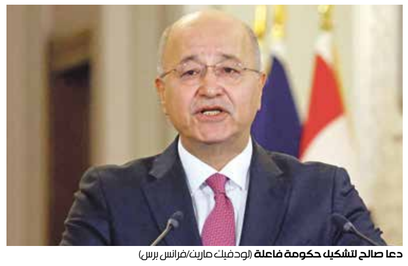

دعا صالح للتشكيل حكومة فاعلة (وديع فيك مارين/فرانس برس)

دعوة البرلمان العراقي للاجتماع

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

يعقد البرلمان العراقي الجديد جلسته الأولى في 9 يناير/كانون الثاني المقبل، وفق مرسوم جمهوري وقّعه رئيس الجمهورية برهم صالح، أمس الخميس، بعد نحو ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية. ومع انطلاق عمل البرلمان الجديد، تبدأ معركة جديدة في العراق، إذ إن على مجلس النواب انتخاب رئيس جديد للجمهورية، يكلف بدوره مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال 15 يوماً من تاريخ انتخابه.

ودعا صالح، أمس الخميس، البرلمان الجديد، إلى عقد جلسته الأولى في التاسع من الشهر المقبل، وذلك بعد أيام من إعلان المحكمة الاتحادية العليا في البلاد المصادقة على نتائج الانتخابات. وأعلن صالح أن «الآمال معقودة لتلبية الاستحقاق الوطني بتشكيل حكومة مُقتدرة فاعلة تحمي مصالح البلد وتُعزز السيادة، حامية وخادمة للعراقيين، وهذا يستوجب التكاتف من أجل تحقيق الإصلاح المطلوب لعراق مستقر ومزدهر». وكانت المحكمة الاتحادية قد صادقت، الاثنين الماضي، على نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد 11 أسبوعاً من الجدل السياسي بشأن النتائج، فتحت الباب واسعاً أمام القوى السياسية الفائزة، وكذلك الخاسرة، للمضي في تشكيل التحالفات قبل انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد. وأمس الأول الأربعاء، لم تتوصل كتلة التيار الصدري، الفائزة بـ73 مقعداً في البرلمان الجديد، مع قوى «الإطار التنسيقي»، التي تضم القوى المعترضة على نتائج الانتخابات، إلى أي تفاهمات بشأن شكل الحكومة الجديدة. ويصرّ زعيم التيار مقتدى الصدر على تشكيل حكومة أغلبية سياسية، بينما تتمسك قوى الإطار بمبدأ التوافق. وقال محمد الصيهود، النائب عن ائتلاف «دولة القانون»، بزعامة نوري المالكي، إن «معظم المكونات المشتركة في العملية السياسية تؤيد مبدأ التوافقية لتشكيل الحكومة المقبلة، ولا توجد كتلة تمتلك أكثر من 165 مقعداً داخل البرلمان لتشكيل الحكومة بمفردها». يشار إلى أن الدستور، الذي أقرّ عقب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وجرى التصويت عليه في 2005، حدد آليات يرتبط بعضها بالبعض الآخر لتسمية المناصب العليا، المتمثلة في الرئاسات الثلاث، فيما قضى العرف السياسي أن تكون وفقاً لمحاصصة طائفية بين القوميات والطوائف الرئيسية في البلاد. وسيترأس الجلسة الأولى للبرلمان أكبر الأعضاء سناً، وسيؤدي جميع النواب الجدد اليمين الدستورية، ليقوموا بعد ذلك باختيار رئيس مجلس النواب ونائبيه بالأغلبية (النصف+1)، من خلال الاقتراع السري المباشر، بحسب ما جاء في المادة 55 من الدستور. وتتمثل الخطوة البرلمانية اللاحقة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وفقاً للمادة 70 من الدستور، فإن البرلمان ينتخب أحد المرشحين لتولي منصب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين. وفي حال فشل أي من المرشحين في نيل ثقة ثلثي عدد أعضاء البرلمان، فإنه يجري الاختيار بين أعلى مرشحين اثنين للمنصب، ويكون رئيساً للجمهورية من يحصل على أعلى الأصوات بعد إجراء عملية الاقتراع الثانية داخل البرلمان. وألزمت المادة 72 من الدستور مجلس النواب باختيار رئيس جديد للجمهورية في مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ انعقاد أول جلسة برلمانية. وفي حال خلو المنصب لأي سبب كان، يحق للبرلمان انتخاب رئيس جديد خلال الدورة البرلمانية، ومدتها 4 سنوات. ولرئيس الجمهورية مهمة رئيسية تتمثل في تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال 15 يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، بحسب ما جاء في المادة 76 من الدستور، ليقوم رئيس الوزراء المكلف بإكمال تشكيلته الحكومية خلال 30 يوماً، وتقديمها إلى مجلس النواب من أجل منحها الثقة.

شرق غرب

قائد «طالبان» يأمر بعدم «معاقبة» المسؤولين السابقين

أمر القائد الأعلى لحركة «طالبان» الأفغانية الملا هبية الله أخوند زادة، قواته «بعدم معاقبة» المسؤولين في الحكومة السابقة، فيما تتهم عدة منظمات غير حكومية الحركة بارتكاب أعمال عنف وإعدامات بإجراءات موجزة. ونقل المتحدث باسم «طالبان» محمد نعيم، في تغريدة نشرها أمس الخميس، عن أخوند زادة قوله، أمام مسؤولين في قندهار جنوب أفغانستان: «احترموا عفوي، ولا تعاقبوا مسؤولي النظام السابق على جرائمهم السابقة».

(فرانس برس)

بكين تتوعد واشنطن بدفع «ثمن» دعمها تايوان

أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي (الصورة)، أمس الخميس، أن الولايات المتحدة قد تضطر لدفع «ثمن باهظ» لدعمها تايوان، محذراً الجزيرة من أنها تواجه «وضعاً بغاية الخطورة». واتهم وانغ يي، في مقابلة مع التلفزيون الوطني ووكالة الصين الجديدة، واشنطن بالتشجيع على «استقلال» تايوان، محذراً من أن «هذا لن يجعل تايوان في وضع بغاية الخطورة فحسب، بل يضع الولايات المتحدة أيضاً أمام دفع ثمن باهظ».

(فرانس برس)

كوريا الشمالية تدعو الجيش للتوحد خلف كيم

حثت كوريا الشمالية، في افتتاحية لصحيفة «رودونغ سينمون» نشرت أمس الخميس، قوات الجيش، البالغ قوامها 1,2 مليون جندي، على التوحد خلف الزعيم كيم جونغ أون والدفاع عنه بحياتهم، وذلك فيما تحتفل البلاد بالذكرى العاشرة لتولي كيم منصب القائد الأعلى للجيش. ودعت إلى بناء جيش أكثر حداثة وتقدماً يعمل بمثابة «حارس موثوق لدولتنا وشعبنا». واعتبرت أن كل قوات وشعب كوريا الشمالية يجب أن يدعموا قيادة كيم لتأسيس دولة اشتراكية قوية.

(أسوشييتد برس)

إعادة ساكاشفيلي إلى السجن

أعيد الرئيس الجورجي الأسبق وزعيم المعارضة الحالي ميخائيل ساكاشفيلي (الصورة)، أمس الخميس، إلى سجنه من المستشفى العسكري حيث كان يعالج بعد إضراب عن الطعام لمدة 50 يوماً، وفق ما ذكرت مصلحة السجون في البلاد. وكان ساكاشفيلي أوقف في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الماضي بعد عودته سراً إلى جورجيا من منفاه في أوكرانيا.

(فرانس برس)

الصومال: 14 قتيلا بمواجهات بين الجيش و«الشباب»

أعلن الجيش الصومالي، أمس الخميس، سقوط 14 قتيلاً، بينهم 5 مدنيين، في مواجهات مع مقاتلي حركة «الشباب» في ولاية هيرشبيل جنوب البلاد. ونقلت إذاعة «صوت الجيش» عن مصدر أمني قوله إن «القوات الحكومية تصدت لهجوم شنه عناصر الشباب على أجزاء من مدينة بلعد بولاية هيرشبيل». وأشار إلى مقتل 9 من عناصر «الشباب» في المواجهات، فيما «قتل 5 مدنيين نتيجة قذائف الهاون التي أطلقت على المدينة». ولم يشر المصدر إلى عدد ضحايا الجيش.

(الأناضول)

استبق الرئيسان الأميركي والروسي جو بايدن وفلاديمير بوتين، أمس الخميس، المحادثات الأمنية بين بلديهما في 10 يناير المقبل، بإشاعة التفاؤل لناحية تفكيك التصعيد في أوروبا الشرقية، عبر التشديد على المسار الدبلوماسي للحل

بوتين وبايدن متمسكان بالحوار

موسكو وواشنطن نحو «مسار دبلوماسي»

على الرغم من أن أي اختراق جدي لم يطرأ بعد لحل الأزمة المتصاعدة بين روسيا والغرب، على خلفية التحشيد الروسي على الحدود الأوكرانية، اختتم الرئيسان الأميركي والروسي، جو بايدن وفلاديمير بوتين، أمس الخميس، سلسلة من التواصل بينهما خلال عام 2021، بإشاعة جو من التفاؤل لناحية إمكانية تنظيم حوار بنّاء بينهما حول مسائل استراتيجية عدة، قد تتضمن صفقة من شأنها أن تمنع حصول تصعيد عسكري دراماتيكي في شرقي أوروبا. وأكد بايدن وبوتين، اللذان أجريا أمس اتصالاً هاتفياً هو الثاني لهما خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول الحالي، بالإضافة إلى قمتهما الافتراضية التي انعقدت في 7 ديسمبر (سبقتها قمة مباشرة في جنيف في يونيو/ حزيران الماضي)، لوضع اللمسات الأخيرة التحضيرية للاجتماع الأمني الأميركي الروسي في 10 يناير/ كانون الثاني المقبل، عزمهما على تسوية الخلافات من خلال الحوار، فيما واصلت واشنطن التأكيد في الوقت ذاته على جهوزيتها للرد في حال إقدام الجيش الروسي على أي عمل عسكري يستهدف الأراضي الأوكرانية.

وعرض بايدن على بوتين خلال الاتصال «مساراً دبلوماسياً» للخروج من الأزمة، لكنه أكد أن الولايات المتحدة لا تزال «قلقة جداً» إزاء حشد قوات روسية على الحدود مع أوكرانيا، وأنها «مستعدّة للردّ» في حال شنّت روسيا هجوماً عسكرياً على هذا البلد.

وكانت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي إيميلي هورن قد أكدت، قبيل الاتصال، أن بايدن يواصل التشاور مع «حلفائه وشركائه» حول الأزمة الأوكرانية. وأكد مسؤول في البيت الأبيض، بحسب ما نقلت عنه وكالات الأنباء، أن واشنطن «تود أن ترى القوات الروسية تعود إلى مناطق تدريبها العادية»، في إشارة إلى عشرات الآلاف من الجنود الروس الذين تقول كييف وتقارير غربية أنه جرى تحشيدهم على الحدود الروسية مع أوكرانيا. وأكد المسؤول أنه لا توجد خطط لعقد قمة أخرى بين بايدن وبوتين. من جهته، أكد بوتين أنه «مقتنع» بإمكانية إقامة حوار «فعّال مبني على الاحترام المتبادل ومراعاة المصالح القومية» للبلدين، مذكراً بالقمة المباشرة التي جمعته ببايدن في جنيف في يونيو/ حزيران الماضي.

وكان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قد استبق الاتصال بقوله إن «مسار المفاوضات وحده يمكنه تسوية المشكلات الآنية الكثيرة القائمة بيننا»، مؤكداً أن طلب الاتصال بين الرجلين جاء من طرف بوتين. وقال بيسكوف إن «هدف الاتصال واضح، وهو مواصلة مناقشة المسائل التي كانت ضمن أجندة القمة

تحدث بوتين عن خيارات أخرى بحال فشل الحوار (Getty)

سيرغي ريابكوف وويندي شيرمان سيرأسان المحادثات الأمنية

الافتراضية بين الرئيسين (7 ديسمبر الماضي)»، والتي ركزت من الجانب الأميركي على التحركات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا. ولفت بيسكوف إلى أنه منذ ذلك الاتصال «قدمت موسكو مقترحاتها الأمنية للولايات المتحدة والمسؤولين الأوروبيين»، مضيفاً أنه «اليوم، من وجهة نظرنا، من وجهة نظر الرئيس بوتين، فإن الحاجة برزت لحصول مكالمة هاتفية ثانية، قد تكون مقدمة للمحادثات المقبلة»، في إشارة إلى المحادثات الأمنية في يناير.

ومع اقتراب موعد المحادثات الروسية الأميركية في 10 يناير المقبل في جنيف، تردد موسكو أن أولويتها الأولى هي التفاوض بشأن معاهدتين تعيدان تحديد التوازن الأمني وهيكلية الأمن في أوروبا. ويرى الكرملين أن أمن روسيا يقتضي منع أي توسيع لحلف شمال الأطلسي شرقاً، ووضع حد للنشاطات العسكرية الغربية في محيط روسيا، الذي تعتبره موسكو منطقة دائرة نفوذ لها. وقبيل اتصال أمس، أجرى مسؤولون في الإدارة الأميركية محادثات مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للتشاور. وكان الرئيس الروسي قد أكد في حديث بثّه التلفزيون الروسي في 26 ديسمبر الحالي، أن بلاده ستبحث خيارات عدة، في حال لم يلب الغرب المتطلبات الروسية. من جهته، لم يوضح بايدن حتى اللحظة طبيعة الإجراءات التي قد تتخذها بلاده ضد روسيا في حال أقدمت على غزو أوكرانيا، لكن تقارير تحدثت عن أن الولايات المتحدة قد تتحرك لفصل روسيا عن نظام «سويفت» المالي الذي يربط بين المصارف عالمياً، ما سيمثل ضربة كبيرة للاقتصاد الروسي.

وبعد تأكيد واشنطن، أول من أمس، أن بايدن لن يحضر المحادثات الأمنية بين بلاده وروسيا المقررة في جنيف خلال الشهر المقبل، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس، أن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف ونظيرته الأميركية ويندي شيرمان سيرأسان هذه المحادثات، والتي ستليها في 12 يناير محادثات بين روسيا وحلف الناتو، قبل اجتماع أوسع قالت الوزارة إنه سيعقد في فيينا في 13 من الشهر المقبل، ويشمل روسيا والولايات المتحدة ودولاً أوروبية أخرى. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في إحاطة إعلامية: «سنسعى خلال المحادثات إلى ضمانات قانونية ملزمة في ما يتعلق بأمن روسيا من الجانب الأميركي، لا سيما عدم تحرك حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق، وعدم نشر نظم أسلحة قرب حدودنا».

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد استبق اتصال بوتين وبايدن أمس بإجرائه اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. وكتب زيلينسكي على «تويتر»، إثر المكالمة: «تلقيت تأكيدات حول دعم الولايات المتحدة الكامل لأوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي». وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس أن بلينكن تحدث أيضاً بشكل منفصل مع نظرائه من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ليز تراس وجان إيف لودريان وآنالينا بيربوك، بشأن «التنسيق لردع أي عدوان روسي آخر ضد أوكرانيا»، مضيفاً أن وزراء الخارجية الغربيين «أكدوا توافق الحلفاء والشركاء على فرض عواقب هائلة وتكاليف باهظة على روسيا في حال أقدمت على خطوات مماثلة». من جهته، وفي مؤشر إلى صعوبة محادثات جنيف المقبلة حول أوكرانيا والاستقرار الاستراتيجي، استبعد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أول من أمس، تقديم أي «تنازل». وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس، أنه «بالنسبة لما سيلي، سنرى على ضوء استعداد الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لإجراء محادثات عمليّة حول مخاوفنا».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

مناقشات غربية

أكدت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، أمس الخميس، أنها تحدثت إلى نظرائها في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، أنتوني بلينكن وآنالينا بيربوك وجان إيف لودريان، بشأن «ردع العدوان الروسي ضد أوكرانيا». وقالت تراس في تغريدة على «تويتر»، إن وزراء الخارجية الأربعة «ناقشوا ردع العدوان الروسي ضد أوكرانيا، والمخاوف بشأن برنامج إيران النووي، بالإضافة إلى التضامن مع ليتوانيا في مواجهة ضغوط الصين».

■ في 2 سناء في مصر: سناء سيف اللي عمرها ما بتخاف تقف قدام الظلم، وسناء أم أسماء البلتاجي، مثال الصبر على الظلم. في سنة بس راح منها 3 من حبايبها؛ قُتلت أسماء، واتحبس زوجها، وابنها أنس. أنس زي علاء عبد الفتاح، بيتمنع من الزيارات ومن التريض.

■ أول خطوات نزع فتيل أزمة السودان اليوم، هي تنحي العسكر أو أقلها البرهان وحميدتي، المرتزقة الجوز دول حُرِقوا بالكامل وليس هنالك ما يسترهم... #مليونية30ديسمبر #لاتفاوض_لاشراكة_لاشرعية

■ ما يحدث في السودان من قبل البرهان وعسكره غير مسبوق في العالم. الشعب يرفض حكم العسكر وظل يكرر رفضه بشكل منتظم في كل المليونيات التي خرجت، وفي أي دولة طبيعية لكان استقال الحكام. إلا هذا الشخص، لم يصدر أبداً عنه ما يوحي بأنه يفهم شيء مطلقاً؛ لا فكر ولا بعد نظر.. لعين كذوب.

■ حديث عصابة رام الله عن فتح أفق سياسي؛ في معرض تبرير #لقاء_العار بين عباس و«غانتس»، لا يقنع حتى الأطفال. عقود من التفاوض لم تسفر عن حل، فيما يكشف العدو مطالبه الآن على نحو أكثر وقاحة. عباس يتورّط في «السلام الاقتصادي»، والعصابة تطبّل و«القبيلة» تبرّر. من يدافع عنه شريك في عبثه.

■ الضربات الإسرائيلية المتكررة في سورية، فضحت كذبة ما يسمى بأن روسيا وإيران هم سبب بقاء الأسد. يعني لو أراد الغرب إنهاء المأساة السورية، فهو قادر، ولكن الغرب منع حتى تركيا من إقامة منطقة آمنة بسورية.

■ ما أكثر المنجمات والمنجمين اللبنانيين وخاصة في عيد رأس السنة. وبما أنهم يقرأون المستقبل، فلا أدري لماذا لم يتنبؤوا بهذا المستقبل الرهيب الذي وصل إليه بلدهم لبنان كي يتدارك اللبنانيون هذا المصير الأسود.

■ من أفظع جرائم زمر الاستبداد والفساد في العالم العربي، إمعانها في تمزيق نسيج مجتمعاتها إلى درجة تحول دون تشكيل معارضة تثق بها الناس. لقد دمرت هذه الزمر والطغم تدميراً شبه كامل، منظومات القيم والقواسم المشتركة والمعايير المتفاهم عليها في المجتمع.

الحدث

إدانة «رمزية» لمجزرة ميانمار

نددّ المجتمع الدولي بحملة القمع الدموية التي ينفّذها عسكر ميانمار ضد معارضي انقلابهم، بعد مجزرة جديدة لهؤلاء، وسط دعوات لتشديد حظر السلاح

لا تزال الإدانات الدولية للقمع المتواصل الذي تنفذه الطغمة العسكرية في ميانمار، منذ انقلابها على السلطة المدنية بزعامة أونغ سان سو تشي في فبراير/شباط الماضي، ذات مفعول رمزي، وآخرها تلك التي تتوالى رداً على المجزرة التي نفّذها عسكر ميانمار عشية عيد الميلاد في ولاية كاياه شرقي البلاد، على الحدود التايلاندية، وراح ضحيتها 35 شخصاً على الأقل. ويتوقع على نطاق واسع أن يستمر المجلس العسكري، الحاكم في ميانمار منذ إطاحته حكومة حزب الرابطة الوطنية الديمقراطية، في قمعه الدموي للمعارضين للانقلاب، ما لم يوقفوا القتال الذي يشنّونه ضده، وذلك بالتوازي مع «المحاكمات» التي يتعرض لها قادة حزب سو تشي، وهي نفسها. وبالتوازي، يبقى العجز الدولي واضحاً، مع الفيتو المتوقع للصين وروسيا في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار صارم تجاه عسكر ميانمار.

ويحفل سجلّ العسكر في ميانمار منذ 60 عاماً بجرائم ضد الإنسانية، بحسب توصيف المنظمات الدولية. وجاء آخرها عشية عيد الميلاد، في 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي، في ولاية كاياه الشرقية، وأدت إلى مقتل 35 شخصاً، بينهم اثنان من منظمة «سيف ذا تشيلدرن» الخيرية (أنقذوا الأطفال). وتشهد كاياه معارك عنيفة بين المتمردين المعارضين لانقلاب فبراير وقوات الجيش. وانضمت إلى المتمردين شرائح واسعة من المدنيين ضمن حركة تمرد مدنية متصاعدة في هذا البلد. وتطغى إثنية كارين على حراك كاياه، حيث تمّ تشكيل قوات دفاع قوميات الكاريني، الذي جمع المجموعات الإثنية المسلحة والتجمعات المدنية. وأدت المعارك إلى نزوح عدد كبير من السكان هرباً من الموت.

واتهم الناشطون المعارضون جيش ميانمار بارتكاب الهجوم قرب قرية مو سو في كاياه، والذي تضمن قتل 35 شخصاً بينهم 4 أطفال وموظفين في «أنقذوا الأطفال» وحرق جثثهم. وقالوا الثلاثاء إنهم عثروا على أكثر من 30 جثة محترقة، بينها جثث تعود لنساء وأطفال، على طريق سريع في الولاية. بدورها، أكدت المنظمة الخيرية مقتل موظفيها، مضيفة أن الجنود «أجبروا الناس على الخروج من سياراتهم واعتقلوا بعضهم وقتلوا كثيرين وأحرقوا جثثهم». ودفن المتمردون أمس الخميس جثث قتلاهم.

في غضون ذلك، تواصلت خلال اليومين الماضيين الإدانات الدولية للمجزرة. وشدّد مجلس الأمن الدولي، أول من أمس الأربعاء، على «الحاجة إلى ضمان محاسبة المرتكبين»، داعياً إلى «الوقف الفوري لجميع أعمال العنف»، مؤكداً «أهمية احترام حقوق الإنسان وضمان سلامة المدنيين». من جهته، دعا الاتحاد الأوروبي أمس الخميس، إلى فرض حظر دولي على شحنات الأسلحة إلى المجموعة العسكرية في ميانمار وإلى تشديد العقوبات الأوروبية عليها. وقال وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل، إن «أعمال العنف المروعة التي ارتكبها النظام العسكري» بحق مدنيين وعمّال إنسانيين تؤكد على «الضرورة الملحة» لمحاسبة المجموعة العسكرية، مضيفاً أن «المطلوب المزيد من الخطوات الدولية الوقائية، ومنها حظر الأسلحة». وأكد استعداد الاتحاد «لفرض مزيد من العقوبات».

وكانت واشنطن قد جدّدت دعوتها في أعقاب المجزرة إلى فرض حظر على السلاح المتجه إلى ميانمار. وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الثلاثاء، إن «على المجتمع الدولي أن يبذل جهداً أكبر لتجنب تكرار الفظائع في ميانمار، ويشمل ذلك وقف بيع السلاح والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج» للمجلس العسكري الحاكم.

ومنذ فترة طويلة، تفرض دول غربية حظراً على بيع الأسلحة لجيش ميانمار، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على خلفية حملة دامية بحق أقلية الروهينغا. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران الماضي على حظر شحنات الأسلحة إلى هذا البلد، غير أن الإجراء بقي رمزياً في غياب تصويت مجلس الأمن، حيث تتمتع الصين وروسيا بحق الفيتو.

في غضون ذلك، حكمت محكمة عسكرية في ميانمار أمس، بالسجن عامين على مساعدين لأونغ سان سو تشي بتهمة إثارة الفتنة، وهما عضوا اللجنة المركزية لحزب الرابطة، هار ثار مينت وثين أوو.

(فرانس برس، رويترز، العربي الجديد)